

تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام التحليل المالي المركب

**Evaluating the performance of commercial banks using
financial analysis Composite**

أ.م. د. كمال كاظم جواد

Ass.Prof.Dr. Kamal Kazem Jawad

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

**University of Karbala – Faculty of
Administration and Economics**

kamal.k@uokerbala.edu.iq

الباحثة: نوره محسن دخيل

Noura Mohsen Dakhil

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

**University of Karbala – Faculty of
Administration and Economics**

noora.m@s.uokerbala.edu.iq

الملخص

تناول البحث تقييم الأداء المصرفي باستخدام التحليل المالي المركب للمصارف التجارية العراقية، واستخدم البحث أداتين من أدوات التحليل المالي النسب المالية وكذلك تحليل الاتجاه بالاستناد إلى سنة أساس، وتعدّ سنة ٢٠١١ سنة الأساس في هذا البحث لكون تلك السنة تتمتع بشبه الاستقرار الاقتصادي وتمّ مقارنة جميع النسب المالية المستخرجة بتلك السنة، وقد أجريت هذه الدراسة لعينة مكونة من (١٠) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)، واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية المنشورة في القوائم المالية، وهدف الدراسة هو التعرف على أدوات التحليل المالي وتحويل الأرقام الموجودة في القوائم المالية إلى معلومات قادرة على تشخيص الوضع المالي للمصرف، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها: إن تحليل الاتجاه للنسب المالية يعطي قيمة واضحة لمقدار التغير في النسبة عما كانت عليه في سنة الأساس، وهذا يوضح فيما إذا كان أداء المصرف في الاتجاه الأفضل أم لا، واستناداً إلى تلك الاستنتاجات وضعت مجموعة من التوصيات ومنها أنه على المصارف التجارية الاهتمام باستخدام أدوات التحليل المالي وإعداد قاعدة بيانات تفصيلية عن النسب المكونة لها، إذ يمكن خلالها معرفة الوضع المالي للمصارف لغرض تقييم الأداء.

الكلمات المفتاحية: الأداء المصرفي، المصارف التجارية، التحليل المالي المركب، تحليل الاتجاه.

Abstract

The research dealt with the assessment of banking performance using the complex financial analysis of the Iraqi commercial banks, and the research used two tools of financial analysis, financial ratios, as well as trend analysis based on a base year. That year, this study was conducted for a sample of (10) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange, for the period (2011-2020), and the study relied on the annual data published in the financial statements, and the study aimed to identify the tools of financial analysis and convert the existing numbers in the financial statements to information capable of diagnosing the financial situation of the bank, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is that the trend analysis of the financial ratios gives a clear value for the amount of change in the ratio from what it was in the base year, and this shows whether the bank's performance is in the best direction or No, and based on those conclusions, a set of recommendations were developed, including that commercial banks should pay attention to using financial analysis tools and preparing a database. Detailed information about the ratios that make up them, as through them it is possible to know the financial position of the banks for the purpose of evaluating the performance.

Keywords: banking performance, commercial banks, complex financial analysis, trend analysis.

المقدمة

تزايدت أهمية التحليل المالي يوماً بعد يوم، وذلك لتعدد وتنوع الأدوات المالية المستخدمة في التحليل المالي، وكذلك التوسع في الأنشطة المصرفية جعل إدارة المصارف والمؤسسات المالية كافة بحاجة ماسة إلى معلومات منظمة ومؤشرات مالية يستندون إليها في اتخاذ القرارات، وأن القوائم المالية تعد المصدر الرئيس لاستخراج تلك المعلومات خلال إظهار النتائج ومدلولاتها، وأن المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل المالي للقوائم تتأثر بشكل رئيس بالأسس المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها، وفي هذا السياق قد تناولت الدراسة موضوع تقييم الأداء المصرفي باستخدام التحليل المالي المركب خلال معالجة مشكلة البحث التي تدور حول امكانية أدوات التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف من أجل الحفاظ على المركز المالي للمصرف في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الجهاز المصرفي في العراق.

الفصل الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. هل يمكن للمصارف التجارية تحديد نقاط القوة ومحاولة تعزيزها إضافة إلى التعرف على نقاط الضعف ومحاولة تلافيها باستخدام التحليل المالي المركب من أجل المحافظة على المركز المالي في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها

الجهاز المصرفي في العراق ؟

٢. ما مقدار التغير في النسب المالية الذي تتمكن فيه أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المصرفي ؟
٣. هل تستطيع إدارة المصارف التجارية تشخيص المشاكل الإدارية و وضع خطط مستقبلية للنهوض بواقع الأداء المصرفي خلال تحديد اتجاه المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية ؟

ثانياً: فرضية البحث

١. من أجل الإجابة عن التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات بالشكل الآتي:
٢. استخدام التحليل المالي المركب ومؤشراته في تحليل القوائم المالية (المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة) سيؤدي إلى تشخيص نقاط القوة والضعف في أداء هذه المصارف.
٣. إن استخدام تحليل الاتجاه للنسب المالية يساعد إدارة المصرف على معرفة اتجاه أنشطة المصرف فيما إذا كان إيجابياً أو سلبياً، وإن التغير الإيجابي في تحليل الاتجاه للنسب المالية يدل على أن المصرف متمكن من رفع مستوى أدائه.

٤. استخدام أدوات التحليل المالي تمكن المصارف التجارية والجهات ذات الصلة في اتخاذ القرارات و وضع الخطط المستقبلية من أجل رفع قيمة الأداء المصرفي.

ثالثاً: أهمية البحث

إن أهمية البحث تنبع من أهمية التحليل المالي الذي يعدّ من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية بشكل عام والمصارف التجارية

سادساً: الوسائل المالية والإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الباحثة مجموعة من الوسائل المالية والإحصائية لتحليل بيانات الدراسة والحصول على أفضل النتائج، إذ قامت الباحثة باستخدام برنامج (Microsoft Excel) لتحليل النسب المالية واستخرجها لتكون مدخلات لتحليل الاتجاه العام بالاستناد إلى سنة الأساس.

الفصل الثاني: الجانب النظري للبحث

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي للمصارف التجارية

أولاً: مفهوم الأداء المصرفي

يعرف الأداء على أنه مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير العمل، فخلال تقييم الأداء يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمصرف (Poster & 2005: 46 Streib)، ويعرف الأداء المصرفي على أنه مقياس لمدى قدرة المصرف على استخدام الموجودات خلال طبيعة عملها الأساس وتوليد الإيرادات ويستخدم هذا المصطلح أيضاً كمقياس عام للازدهار المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن استخدامه لمقارنة الشركات التي تعمل في القطاع نفسه أو في قطاعات مالية متماثلة ويوضح مفهوم قياس الأداء على أنه يمكن للموظفين زيادة قيمة الشركة عن طريق زيادة حجم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة عن طريق

بشكل خاص، وأهمية التحليل المالي تجسدت في تقييم الأداء للمدة الماضية والحاضرة، و في ظل التطور الاقتصادي لا بد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الأداة الرئيسة لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف إلى تقييم أداء المصرف وتطور نشاطاته.

رابعاً: هدف البحث

إن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أدوات التحليل المالي، ومعرفة الحقائق التي قد تغييها الأرقام وتحويلها إلى معلومات قادرة على تشخيص الوضع المالي للمصرف، وذلك باستخدام (تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه العام بالاستناد إلى سنة أساس) للحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية (الإدارة، المستثمرين، المقترضين، الخ) في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

خامساً: مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف (سومر التجاري، الخليج التجاري، الشرق الأوسط، التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الموصل للتنمية والاستثمار، بغداد، الائتمان العراقي، الاتحاد العراقي)، وتم اختيار عينة تتكون من عشرة مصارف تجارية اعتماداً على توفر البيانات واستمرار عمل المصارف لمدة الدراسة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ وهي مدة الدراسة المطبقة.

الإدارة على اتخاذ القرارات كزيادة الأجور والترقية وتصحيح الأخطاء التي تحدث ومحاولة تلافيها، وغيرها من الأمور التي تحدث بالمصرف، إذ ينطوي نظام تقييم الأداء على مجموعة واسعة من الأهداف المحددة مسبقاً والوقوف على الأخطاء وتفسير أسبابها والوصول إلى أمثل الحلول (Showkat، 2013: 69)، وأن تقييم الأداء المصرفي يتمثل في مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المصارف ونموها وتطورها وبهذا تصبح المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير درجة أو مدى قيام المصارف بتحقيق أهدافها وقياس مدى فاعلية نتائج أوجه النشاط لذلك ترتبط مؤشرات التقييم بالأهداف الأساس لأنشطة المصرف، ومن هذه الأهداف: هو تحديد نقاط القوة والضعف في المصرف لمعرفة التوصيات وبعض التدابير لمواجهة المشاكل وتحديد الوسائل والطرق للتغلب عليها (Rahim، 2012: 386).

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التحليل

المالي المركب

إن التحليل المالي في الوقت الحالي من أهم أدوات الإدارة المالية، إذ يمثل تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمصارف كافة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم مالية، إضافة إلى أن التنبؤ بالوضع المستقبلي والأداء المالي، كما يعد وسيلة لدراسة المخاطرة والعائد المتوقع، فقد تأتي البيانات للتحليل المالي من داخل المنشأة، مثل أقسام التسويق والإنتاج، أو من البيانات المحاسبية الخاصة بالمصرف، أو من

تسريع استلام تلك التدفقات النقدية أو جعلها أكثر أماناً أو أقل مخاطرة. هناك طرق عدة ومختلفة لقياس الأداء المالي، ولكن يجب اتخاذ جميع التدابير بشكل إجمالي، ومن أهم مؤشرات الأداء المالي هي العائد على حقوق الملكية، ونسب السيولة، ونسب إدارة الأصول، ونسب الربحية، ونسب الرافعة المالية، ونسب القيمة السوقية (Itumo، 2013: 6-7)، وتستطيع المصارف تحقيق أهدافها خلال التركيز على الأداء المصرفي عبر الآتي (David، 2000: 10):

١. دعم العناصر الجيدة وتحديد نقاط القوة لتحسينها ونقاط الضعف لتجنبها.
٢. توفير البيانات من جميع المستويات الإدارية من أجل وضع قرارات إدارية مناسبة.
٣. إدراك المتحقق من أهداف المصرف في المدة المحددة لهذه الأهداف.
٤. دعم المصرف في وضع المقاييس الضرورية لتحديد مستوى الأداء الملائم واستمرار المراجعة الدورية للأداء للقيام بالتحسينات المستمرة.
٥. التعرف على الأخطاء والانحرافات ووضع الخطوات الضرورية لمعالجتها.

ثانياً: تقييم الأداء المصرفي

يمكن توضيح تقييم الأداء بأنه قياس الفاعلية وفحص أداء المصرف بقصد التأكد من استغلال الموارد المتاحة بالشكل المناسب والتأكد فيما إذا كان المصرف قادراً على تحقيق الأهداف المرجوة منه ومنها قدرته على توليد وتحقيق الأرباح مستقبلاً وإمكانيته في تحقيق ما خطط له وكما يقوم التقييم في مساعدة

أولاً: النسب المالية

إن النسب المالية هامة جداً في عملية تقييم الأداء المالي في المصارف إذ يعتمد نجاح عملية تقييم الأداء على وضوح المؤشرات المالية وقابليتها على القياس، وبسبب تعدد النسب المالية فإنها تستعمل كمقياس أساس لتقييم الأداء المصرفي (Roes, 2002: 153) ومن أهم النسب المالية ما يأتي:

١. نسب الربحية

وإن نسب الربحية لها أهمية كبيرة في تقييم أداء المصارف من حيث الأرباح، فعندما تكون نسبة ربحية المصرف أعلى نسبياً من ربحية المصارف المنافسة في القطاع المصرفي أو أعلى من ربحية متوسط الصناعة فهذا يعني أن المصرف يمتاز بكفاءة ومستوى عالٍ من الأداء (Dufera, 2010: 27)، وأهم مؤشرات ما يأتي:

أ. معدل العائد على حق الملكية: وتقيس هذه النسبة معدل العائد على حقوق المساهمين في المصرف وتعطي مؤشراً واضحاً على ما تحصل عليه المصارف من استثمارات أموال المساهمين ويمكن حسابها عن طريق قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على أجمالي رأس المال (حقوق الملكية) التي تشمل الأسهم المشتركة والممتازة والفائض والاحتياطيات (Bentum, 2012: 13)، وتستخدم هذه النسبة على مدى واسع لقياس ربحية المساهمين في المصرف ويقاس بالمعادلة الآتية (Lashor, 2008: 90):

خارج المنشأة مثلاً الوكالات الحكومية (Fabozzi & Peterson, 2003: 5)، ويعرف التحليل المالي على أنه عملية اختيار وتقييم وتناسق البيانات المالية مع المعلومات المتعلقة بأهداف المنشأة والمنظمة والمصرف لمساعدة متخذي القرارات المالية والاستثمارية على تطبيق الخطط الموضوعية (Drake, 2009: 1)، ويمكن تعريف التحليل المالي أيضاً بأنه عملية تحديد العمليات التشغيلية والمالية والخصائص المميزة للمصرف من البيانات المالية والمحاسبية، والهدف من هذا التحليل هو تحديد كفاءة وأداء إدارة المصرف، كما وردت في السجلات والتقارير والقوائم المالية (Bhunja et al, 2011: 269).

ترى الباحثة من المفاهيم السابقة أن التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذو القرارات المالية وأي طرف يتعامل مع المصرف، إذ أنه يمثل دراسة انتقادية للقوائم المالية التي يطرحها المصرف، وللحصول على نتائج سليمة يعتمد ذلك على صحة بيانات القوائم المالية التي هي مخرجات النظام المحاسبي، ويقوم المحلل المالي بتحليل وتفسير البيانات المالية وعرض المعلومات التي ستساعد رجال الأعمال والمستثمرين والدائنين، لذا تطرقت الباحثة إلى مفهوم التحليل المالي المركب والذي يقصد به استخدام أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي وتركيبهما لاستخراج أفضل النتائج ومن أهم أدوات التحليل المالي التي اعتمدت في هذا البحث هي النسب المالية وتحليل الاتجاه ويمكن توضيحهما كما يأتي:

تغطية المطلوبات المتداولة فهي مؤشر الأمان للمصرف (Mayes, 2001:89)، ويمكن تعريفها على أنها قدرة المصرف على تسديد الديون في المدى القصير وتقاس هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (Halsey et al, 2007:502):

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٣)}$$

ب. نسبة التوظيف: وتوضح هذه النسبة قدرة المصرف على توظيف الودائع وما في حكمها في تحديد حجم الأموال التي يمنحها المصرف على شكل قروض وسلف، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المصرف يقوم بتوظيف أمواله بأفضل شكل، إذ أن هذه النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة السيولة وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية (Wild, 2007: 32):

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{اجمالي القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٤)}$$

٣. نسب المديونية

تشير إلى مدى استخدام المصرف لأمواله المقترضة، فارتفاع نسبة الرافعة المالية يشير إلى ارتفاع مخاطرة الإفلاس إذا لم يكن المصرف قادراً على تسديد دفعات الدين، في حالة عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها سيكون هناك صعوبة بالنسبة لها في الحصول على ديون جديدة من السوق. ومع ذلك يمكن زيادة أرباح المساهمين على أموالهم المستثمرة وتحسين الاستفادة من المزايا الضريبية المتعلقة بتمويل

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \dots \text{معادلة (١)}$$

ب. معدل العائد على الموجودات: وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على توليد الأرباح لمقدمي رأس المال خلال مؤشرات الربحية (Rosenbaum, 2013:58 & Pearl)، إذ يمكن القول إن نسبة العائد على الموجودات تعني قدرة المصرف باستخدام موجوداته في تحقيق الأرباح، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة المصرف في توظيف موجوداته بشكل صحيح ويمكن قياس هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (Pennan, 2010:369):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\% \dots \text{معادلة (٢)}$$

٢. نسب السيولة

وتعرف على أنها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، إذ تعني أن آلية العمل المصرفي لها القدرة على تحويل الموجودات المعدة للاستثمار إلى نقد سائل بأسرع وقت وأقل خسارة (Nicolae & Maria, 2014:136)، وأهم مؤشرات ما يأتي:

أ. نسبة التداول: وتعدّ هذه النسبة من أهم النسب المالية لقياس سيولة المصرف إذ تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وإن ارتفاع هذه النسبة يعدّ مؤشراً جيداً لسيولة المصرف، إذ تعني قدرة الموجودات المتداولة على

بمدى مساهمة رأس المال من قبل الدائنين والمالكين
(Horne & Wacuowicz, 2005:140-141).

ثانياً: تحليل الاتجاه (التحليل الأفقي)

يدرس تحليل الاتجاه التاريخ المالي للمصرف من أجل المقارنة، وخلال النظر في اتجاه نسبة معينة يرى المحلل المالي ما إذا كانت هذه النسبة تنخفض أم ترتفع أم تبقى ثابتة نسبياً، وهذا يساعد في الكشف عن المشاكل التي تواجه عمل المصرف أو مراقبة الإدارة الجيدة (Gibson, 2013:208)، فالتحليل الأفقي عبارة عن تحليل يعتمد على الاتجاه ليوضح التغيرات التي تحدث للبنود في القوائم المالية ومقارنتها لفترات مالية عدة، وأن استعمال هذا الأسلوب يتطلب توفر قوائم مالية لسنوات عدة مع تحديد سنة أساس غالباً ما تكون السنة الأولى لمعرفة التغيرات الحاصلة للسنوات اللاحقة (Paramasivan & Subramani, 2009:14).

الفصل الثالث: الجوانب التطبيقية للبحث

من أجل القيام بالتحليل المالي المركب تم استخدام أدوات التحليل المالي منها النسب المالية وتشمل (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية)، واستخدمت هذه النتائج كمدخلات لتحليل الاتجاه بالاستناد إلى سنة أساس، وتم اعتماد سنة (٢٠١١) كسنة أساس لغرض متابعة التغير النسبي للسنوات اللاحقة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، وأن هذه النتائج الموضحة في الجداول الآتي تم استخراجها بتطبيق تحليل الاتجاه بالاستناد إلى النسب المالية وأن سبب ظهور أغلب النسب سالبة

الديون (Ahna, 2006:317)، ومن أهم مؤشرات ما يأتي (Horne & Wacuowicz, 2005:140-141):

أ. نسبة الدين إلى حقوق الملكية: لتقييم مدى استخدام الشركة للأموال المقرضة، قد نستخدم العديد من نسب الدين المختلفة، ويتم حساب نسبة الدين إلى حقوق الملكية ببساطة عن طريق قسمة إجمالي دين المصرف (بما في ذلك المطلوبات المتداولة) على حقوق المساهمين وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الدين إلى حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \dots$$

معادلة (٥)

أولاً: نسبة الديون طويلة الأجل

بالإضافة إلى نسب الدين السابقة قد ترغب المصارف في حساب النسبة التالية التي تتعامل فقط مع الديون طويلة الأجل والتي تقاس بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{الدين طويل الأجل}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \dots$$

معادلة (٦)

حيث يمثل مقام هذه النسبة هيكل رأس مال المصرف والتي يتم احتسابها عن طريق طرح المطلوبات الكلية من الموجودات الكلية، وتوضح نسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية المدى الذي يستخدم فيه الدين طويل الأجل (السندات والرهون العقارية) للتمويل الدائم أو الرفع المالي للمصرف، وتستند هذه النسبة إلى الأرقام المحاسبية والقيمة الدفترية وأحياناً يمكن احتسابها باستخدام قيم السوق، ويمكن القول إن هذه النسبة تخبرنا

سومر التجاري باستثناء سنة ٢٠١٧ إذ حققت نسبة التغير قيمة سالبة (٣٦,٩٧٪) ثم عادت النسبة بالتعافي في السنوات التي تليها، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض صافي ربح المصرف نظراً لمطالبة دائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية بتحميل قائمة الدخل المبالغ النقدية المسروقة في سنة ٢٠١٤ واخذ مخصص بها مما أدى إلى انخفاض صافي الربح حسب ما تم توضيحه في تقرير إدارة المصرف.

ب. مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (١) أن أداء المصرف كان جيداً في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ عند المقارنة في سنة الأساس، أما من سنة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) نلاحظ انخفاض النسبة وذلك بسبب انخفاض صافي الربح نتيجة انخفاض إيرادات العمليات المصرفية والإيرادات الأخرى وإيرادات الاستثمار، كما أشارت إدارة المصرف إلى وجود حالة اختلاس في أحد فروع

لكون سنة ٢٠١١ تتسم بالاستقرار الاقتصادي، لذا انخفضت أغلب النسب عما كانت عليه في تلك السنة.

أولاً: التحليل المالي المركب لنسب الربحية

إن نسب الربحية تستخدم لقياس فاعلية إدارة المصرف، وتقيس نسب الربحية صافي الربح والنجاح التشغيلي للمصرف.

١. التحليل المالي المركب لنسبة صافي الربح إلى حق الملكية

إن هذه النسبة تم تحليلها بناءً على المعادلة (١)، وتقيس هذه النسبة الربحية من وجهة نظر المساهمين، وأن ارتفاع هذه النسبة يعدّ مؤشراً إيجابياً للمصرف.

أ. مصرف سومر التجاري

نلاحظ خلال الجدول (١) أن هنالك تغيراً في اتجاه النسبة عن سنة الأساس في السنوات اللاحقة لمصرف

الجدول (١) التحليل المالي المركب لنسبة صافي الربح إلى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الأهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	216.42%	110.28%	-3.35%	73.75%	-86.23%	321.09%	-38.94%	-19.32%	26.26%	150.65%
2013	263.61%	58.60%	-23.07%	-14.99%	69.81%	247.78%	23.76%	-26.66%	-43.48%	236.04%
2014	273.65%	49.30%	-91.23%	-39.00%	20.16%	13.07%	-94.22%	-36.71%	-55.25%	-11.65%
2015	477.39%	-68.85%	-85.37%	-50.26%	-26.54%	-62.76%	-101.06%	-85.82%	-62.75%	-104.77%
2016	492.37%	-81.23%	-67.73%	-49.40%	-58.53%	245.07%	-91.95%	-52.31%	-84.33%	-99.87%
2017	-36.97%	-86.61%	-101.60%	-35.11%	-83.33%	-57.74%	-84.89%	-85.27%	-79.46%	-99.37%
2018	43.13%	-98.09%	-106.41%	-27.97%	-98.59%	-230.53%	-91.88%	-89.63%	-82.75%	-99.57%
2019	57.54%	-113.02%	-99.78%	-54.93%	-99.92%	50.09%	-89.36%	-82.23%	-116.65%	-89.57%
2020	70.75%	-100.00%	-105.91%	116.89%	-79.20%	172.59%	-95.50%	-51.67%	-111.27%	-94.55%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

موضح في كشف الأرباح والخسائر والايضاحات الخاصة في كل بند.

د. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (١) أن المصرف حقق قيمياً سالبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية مقارنة في سنة الأساس باستثناء سنة ٢٠١٢ و ٢٠٢٠، إذ بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠٢٠ (١١٦,٨٩٪) و في سنة ٢٠١٢ (٧٣,٧٥٪) كما في الجدول (١)، بسبب ارتفاع قيمة صافي الربح، في سنة ٢٠١٢ كان هناك زيادة في قيمة إيرادات النشاط الجاري المتمثلة بشكل رئيس في إيراد ايجار الموجودات الثابتة كما موضح في كشف الأرباح والخسائر، أما في سنة ٢٠٢٠ حقق المصرف أعلى قيمة في صافي الربح؛ وذلك خلال حصوله على أرباح فروقات تحويل العملات الأجنبية بمبلغ ٤٠ مليار دينار عراقي بسبب تغير سعر الصرف في تلك السنة كما أوضحت إدارة المصرف.

هـ. مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (١) أن مصرف الاستثمار العراقي حقق نتائج إيجابية في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية لسنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ويعود ذلك إلى ارتفاع صافي الربح الذي حققه المصرف في تلك المدة، أما في باقي السنوات حقق المصرف نسب سالبة، وأن المصرف حقق أقل قيمة لصافي الربح في سنة ٢٠١٩ وذلك بسبب استخدامه لسياسة التحوط في الأنشطة المصرفية بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد كما أوضحت إدارة المصرف.

المصرف في ٢٠١٤ وتم تحميلها على السنة اللاحقة، وفي سنة ٢٠١٩ حقق المصرف خسارة في صافي الربح إذ أن إيرادات المصرف لم تستطيع تغطية المصروفات مما أدى إلى انخفاض كبير في نسبة الاتجاه مقارنة في سنة الأساس إذ بلغت النسبة (١١٣,٠٢٪) كما موضح في الجدول (٢)، وفي سنة ٢٠٢٠ حقق المصرف ربحاً بقيمة ضئيلة جداً إذ أنها لم تستطيع تغطية ضريبة الدخل فأصبح صافي الربح بعد الضريبة سالباً كما موضح في كشف الأرباح والخسائر، وأكدت إدارة المصرف أن سبب انخفاض الإيرادات وظهور نتيجة سالبة في صافي الربح يعود إلى الانعكاسات السلبية التي شهدتها البلد في ظل أزمة كورونا وعدم التزام المدينين بتسديد التزاماتهم وكذلك التحفظ في التعامل من قبل البنوك المراسلة بالمعاملات التعهدية الدولية.

ج. مصرف الشرق الأوسط

نلاحظ من الجدول (١) أن تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع حق الملكية خلال زيادة رأس المال المدفوع في السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٤ على الرغم من ذلك حقق المصرف ربحاً عالياً يفوق الربح المحقق في سنة الأساس إلا أنه لم يتناسب مع الزيادة الحاصلة في حق الملكية، وفي سنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ حقق المصرف خسارة في صافي الربح، إذ كانت هناك مصارف كبيرة لم تستطيع الإيرادات تغطيتها، ويعود سبب ذلك إلى أن أغلب فروع المصرف حققت خسائر كبيرة كما

و. المصرف الأهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (١) أن المصرف حقق نتائج متذبذبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية، وذلك لتفاوت قيم صافي الربح وحق الملكية بالانخفاض والارتفاع، إذ حقق المصرف أقل نسبة لتحليل الاتجاه في سنة ٢٠١٨ لكونه حقق قيمة سالبة في صافي الربح، وأن سبب انخفاض ربحية المصرف في سنة ٢٠١٨ ناتجة من إعادة تقييم مركز العملات الأجنبية نظراً لتحسن قيمة الدينار العراقي قبالة الدولار الأمريكي بالإضافة إلى الغرامات المتعلقة بمزاد العملة للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، إلا أن المصرف استطاع خلال اعتماده على الأنشطة المصرفية المتنوعة بالاستمرار في تحقيق نتائج تشغيلية مرضية، إذ قامت إدارة المصرف بأنشاء فروع جديدة لتوسيع عمليات المصرف على نطاق جغرافي واسع وتوقع أن يكون هناك تغير ملموس في السنوات اللاحقة وهذا ما نلاحظه في ارتفاع صافي الربح للسنوات اللاحقة إذ حقق المصرف قيمة مرتفعة في صافي الربح لسنة ٢٠٢٠ وهذا ما انعكس على تحسن نسبة الاتجاه هذا، كما أشارت إليه إدارة المصرف.

ز. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (١) أن المصرف حقق نتيجة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية في سنة ٢٠١٣ وهي أفضل نسبة حققها المصرف خلال سنوات الدراسة، ويعود سبب ارتفاعها إلى أن المصرف حقق ارتفاعاً في قيمة إيرادات النشاط الجاري كما موضح في كشف الدخل، ونلاحظ من

الجدول (١) أن المصرف حقق أقل نسبة في سنة ٢٠١٥، إذ حقق المصرف خسارة في صافي الربح في تلك السنة، وأوضحت الإدارة أن المصرف تعرض إلى أضرار مادية كبيرة نتيجة العمليات الإرهابية التي واجهها البلد مما أدى إلى عدم ممارسة فروع محافظة نينوى وفرع تكريت نشاطها المصرفي فانخفضت إيرادات المصرف إضافة إلى كثرة السحوبات النقدية التي تعرض لها المصرف.

ح. مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (١) أن مصرف بغداد حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، وذلك نتيجة انخفاض صافي الربح مقابل ارتفاع إجمالي الودائع مقارنة بسنة الأساس، وهذا يبين أن المصرف لم يستطع تحقيق مستوى الأرباح الذي حققه في سنة الأساس خلال الاستغلال الأمثل للأموال المملوكة.

ط. مصرف الائتمان العراقي

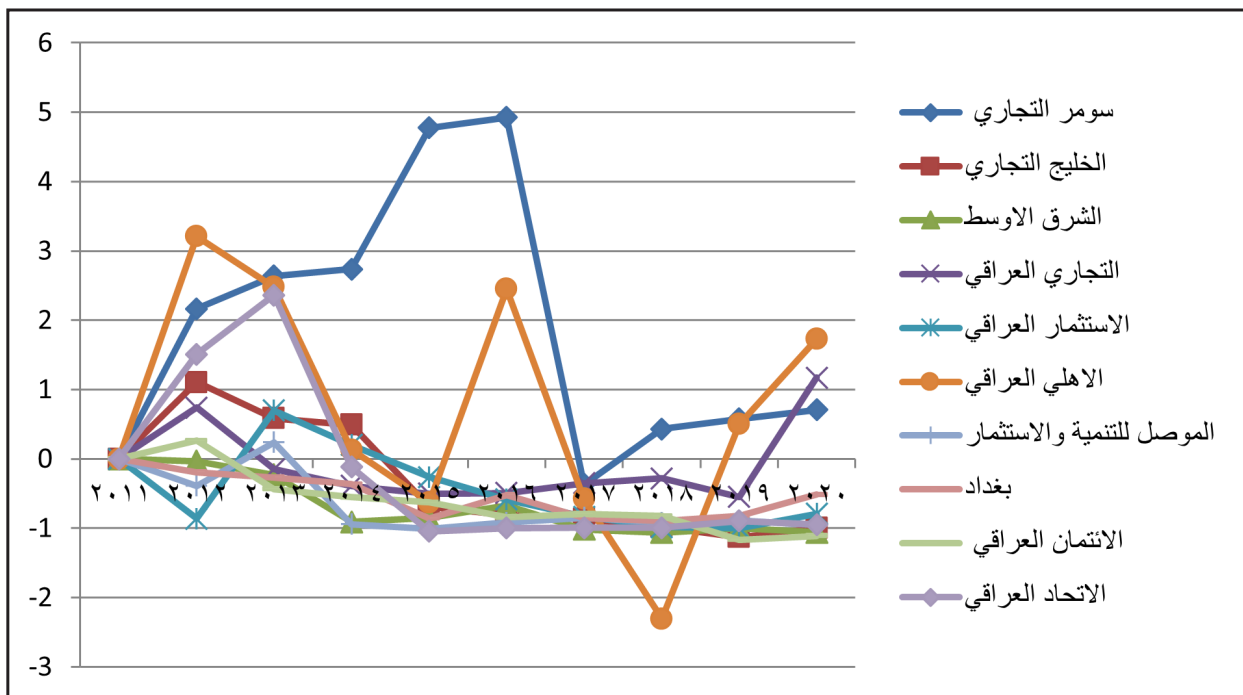
نلاحظ من الجدول (١) أن المصرف حقق نتيجة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية في سنة ٢٠١٢، ويعود سبب ذلك إلى أن المصرف حقق مبلغ ٩ مليار من الإيرادات التحويلية، وهذا يوضح أن المصرف حقق أداء أفضل مما كان عليه في سنة الأساس إلى أنه عاد بالانخفاض في السنوات اللاحقة، وحقق المصرف أقل نسبة في السنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وجاء ذلك لانخفاض صافي الربح لتلك السنوات نتيجة انخفاض الإيرادات وارتفاع المصاريف، وذلك لتعرض المصرف إلى فرض غرامة

أشارت إدارة المصرف إلى ذلك، أما السنوات المتبقية كان هنالك ربحٌ إيجابيٌ لكن بقيم متدنية عما هو عليه في سنة الأساس كما موضح في كشف الدخل.

وبالنظر إلى الشكل (١) نلاحظ أن المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الأداء في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية باستثناء مصرف سومر التجاري والمصرف الأهلي العراقي إذ حققا نسباً مرتفعة في أغلب سنوات الدراسة مقارنة بالمصارف الأخرى وهذا يعدّ مؤشراً جيداً لأداء المصرفين.

٢. تحليل الاتجاه لنسبة صافي الربح إلى الموجودات إن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٢)، وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الربح خلال الاستغلال الأمثل للموجودات المتاحة لديه.

الشكل (١) التحليل المالي المركب لنسبة صافي الربح إلى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (١)

أ. مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات طيلة سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٧ إذ حقق المصرف نسبة سالبة، و أوضحت إدارة المصرف أن سبب ذلك الإخفاق يعود إلى أن المصرف حقق ربحاً منخفضاً في تلك السنة مقارنة بسنة الأساس بسبب تحميل المصرف المبالغ التقديرية المسروقة في السنوات السابقة.

بسبب تدني قيمة صافي الربح، إذ بين المصرف أن سبب ذلك هو تعرض المصرف إلى غرامات من قبل البنك المركزي بسبب عدم اكتمال التصاريح الكمركية المتعلقة بالمبالغ المحولة للخارج بعملة الدولار الأمريكي، وكذلك بسبب التفاوت وعدم الاستقرار في البلد من الجانب الأمني وانتشار الوباء في السنوات الأخيرة مما أدى إلى اختلال في الأنشطة المصرفية.

ج. مصرف الشرق الأوسط

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتيجة موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات لسنة ٢٠١٢، وذلك لارتفاع قيمة صافي الربح بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة الموجودات في تلك السنة، وفي السنوات اللاحقة كان هنالك تغير مستمر في صافي الربح ما بين ارتفاع وانخفاض، إذ

ب. مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ لحصوله على مبالغ كبيرة من إيرادات الأنشطة المصرفية، أما في السنوات اللاحقة بدأ الانخفاض التدريجي

الجدول (٢) تحليل الاتجاه لنسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد
2011	-	-	-		-	-	-	-	-	-
2012	194.80%	114.71%	7.33%	55.21%	-87.98%	238.28%	-16.70%	-19.41%	15.35%	10.21%
2013	264.26%	79.46%	-2.39%	-8.65%	70.11%	89.29%	67.13%	-24.12%	-46.01%	228.87%
2014	266.07%	30.85%	-80.89%	-29.32%	70.79%	-15.19%	-87.33%	-36.51%	-39.30%	-23.14%
2015	553.10%	-64.07%	-70.93%	-39.83%	4.79%	-68.29%	-102.20%	-83.86%	-46.88%	-104.43%
2016	613.39%	-78.37%	-32.89%	-38.39%	-41.80%	200.47%	-79.19%	-29.57%	-72.64%	-99.88%
2017	-31.47%	-79.28%	-102.81%	-24.83%	-76.99%	-64.98%	-71.03%	-76.55%	-60.27%	-99.38%
2018	48.77%	-96.98%	-110.38%	-15.67%	-98.16%	-212.32%	-84.72%	-84.43%	-68.25%	-99.54%
2019	92.13%	-121.16%	-99.57%	-49.95%	-99.89%	6.63%	-79.81%	-73.09%	-127.67%	-87.17%
2020	113.70%	-100.01%	-111.71%	98.04%	-72.98%	64.28%	-90.73%	-40.57%	-118.36%	-93.42%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الأكسل.

الاقتصادي الذي يمر فيه البلد، إذ يرغب المصرف على التحوط في الأنشطة المصرفية، وكذلك انخفاض أرباح فروع المصرف أثرت على صافي الربح الاجمالي كما أشارت إدارة المصرف إلى ذلك.

و. المصرف الأهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) أن هنالك تذبذباً في قيم تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي الموجودات خلال سنوات الدراسة نتيجة إلى تغير عنصري صافي الربح واجمالي الموجودات، إذ حقق المصرف قيمة موجبة مرتفعة لتحليل الاتجاه لنسبة صافي الربح إلى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٦ و سستي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، إذ كانت أعلى قيمة في سنة ٢٠١٢ لكون المصرف حقق إيرادات مرتفعة من العمليات المصرفية، وفي سنة ٢٠١٦ يعود لارتفاع إيرادات العمولات، وفي سستي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ كان بسبب حصول المصرف على إيرادات عمولات وأرباح عملات أجنبية عززت قيمة صافي الربح كما موضح في كشف الدخل، ويتبين من الجدول (٢) أن المصرف حقق اقل نسبة في سنة ٢٠١٨ نتيجة العجز في صافي الربح بسبب تجميد عمل بعض فروع المصرف التي تتواجد في المناطق الساخنة لغرض إعادة الترميم بعد العمليات العسكرية، كما أشارت إدارة المصرف إلى ذلك.

ز. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي

حقق أقل نسبة في السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ نتيجة حصول المصرف على عجز في صافي الربح، أما الموجودات فكان هنالك تفاوت في قيمتها، وأن سبب ذلك العجز بسبب خسائر فروع المصرف المتواجدة في المناطق الساخنة، كما أشارت إليه إدارة المصرف.

د. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٢ و سنة ٢٠٢٠، لكون المصرف حقق ربحاً كبيراً في تلك السنوات خلال استغلال موجوداته بالشكل الأمثل، إذ أن السبب الرئيس لارتفاع صافي الربح في سنة ٢٠١٢ لكون المصرف حصل على إيرادات عالية عن طريق ايجار الموجودات الثابتة، أما في سنة ٢٠٢٠ حصل المصرف على إيرادات خلال تحويل العملات الأجنبية كما موضح في كشف الدخل والايضاحات الخاصة في كل بند.

هـ. مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي الموجودات في السنوات ٢٠١٣ - ٢٠١٥، أما باقي السنوات فحقق قيماً سالبة، ويعود سبب ذلك إلى التفاوت في قيم صافي الربح واجمالي الموجودات ما بين الارتفاع والانخفاض، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض صافي الربح هو الوضع

ي. مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي الموجودات في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣ بسبب ارتفاع قيمة صافي الربح في تلك المدة، وهذا يشير إلى أن المصرف حقق أداء جيداً في تلك السنوات أفضل مما كان عليه في سنة الأساس، ومن الجدول (٢) يتبين أن المصرف حقق أقل نسبة في سنة ٢٠١٥ بسبب العجز في صافي الربح نتيجة ارتفاع مصاريف العمليات المصرفية المتمثلة بارتفاع فوائد الحسابات الجارية الدائنة وفوائد حسابات الودائع الثابتة، وكذلك حقق المصرف انخفاضاً في الإيرادات (انخفاض إيرادات النشاط الخدمي وكذلك إيرادات بيع وشراء العملات الأجنبية) إذ لم تستطع تغطية تلك المصاريف كما موضح في كشف الدخل والايضاحات الخاصة في كل بند.

بالنظر إلى الشكل (٢) نلاحظ أن المصارف عينة الدراسة حققت أداءً متقارباً باستثناء مصرف سومر التجاري الذي حق نسب مرتفعة جداً مقارنة بالمصارف الأخرى ومن ثم يليه المصرف الأهلي العراقي.

الموجودات باستثناء سنة ٢٠١٣، إذ حقق المصرف في تلك السنة ربحاً مرتفعاً بسبب ارتفاع إيرادات النشاط الجاري للمصرف كما موضح في كشف الدخل، ومن الجدول (٢) يتضح أن المصرف حقق نسبة سالبة في سنة ٢٠١٥ لكون المصرف حقق عجزاً في تلك السنة، بسبب تعرض المصرف لأضرار مادية وخسائر في الفروع نتيجة زعزعة الوضع الأمني والاقتصادي كما أشارت إدارة المصرف إلى ذلك.

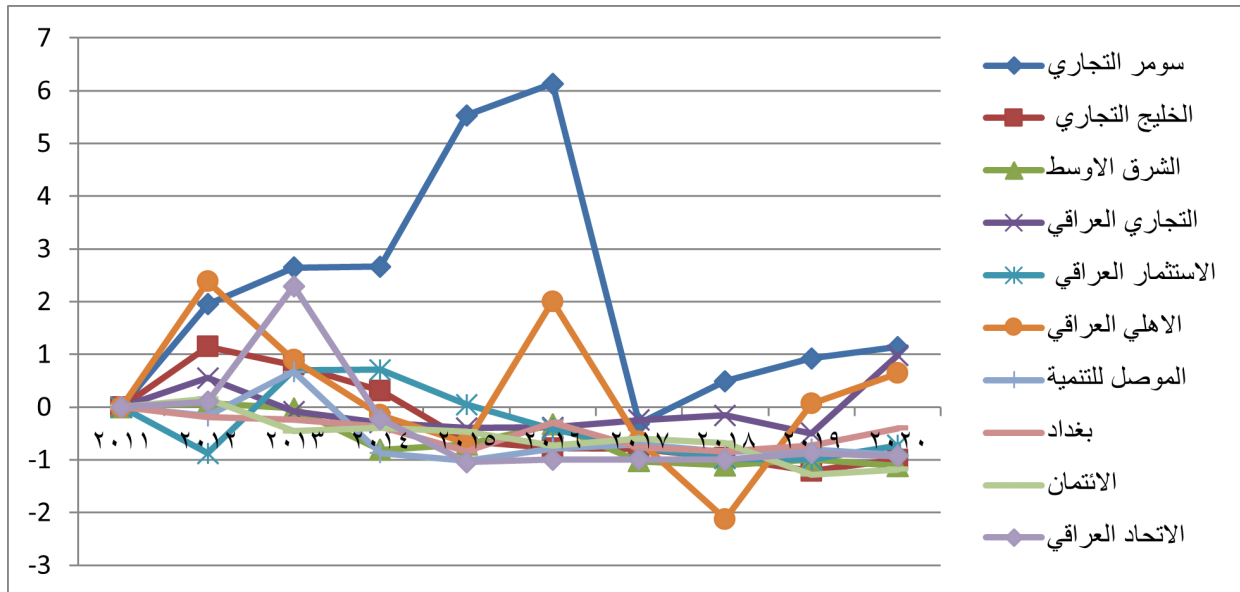
ح. مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي الموجودات طيلة سنوات الدراسة، نتيجة انخفاض قيمة صافي الربح قبالة اجمالي الموجودات مقارنة بسنة الأساس كما موضح في كشف الدخل، وهذا يوضح أن المصرف لم يصل إلى مستوى الأداء الذي تحقق في سنة الأساس خلال سنوات الدراسة.

ط. مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٢) أن المصرف حقق نتيجة موجبة لتحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى اجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٢، أما في السنوات اللاحقة أخذت القيم بالتدني نتيجة انخفاض صافي الربح، ويعود سبب ذلك إلى تعرض المصرف إلى فرض غرامات وضرائب فارتفعت المصروفات ولم تكن الإيرادات كافية على تغطيتها، كما أشارت إليه إدارة المصرف.

الشكل (٢) تحليل الاتجاه لنسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٢)

ثانياً: التحليل المالي المركب نسب السيولة

١. التحليل المالي المركب لنسبة التداول

إن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٣)،
وارتفاعها يُعدّ مؤشراً إيجابياً، ويدل على أن المصرف
لديه سيولة مرتفعة.

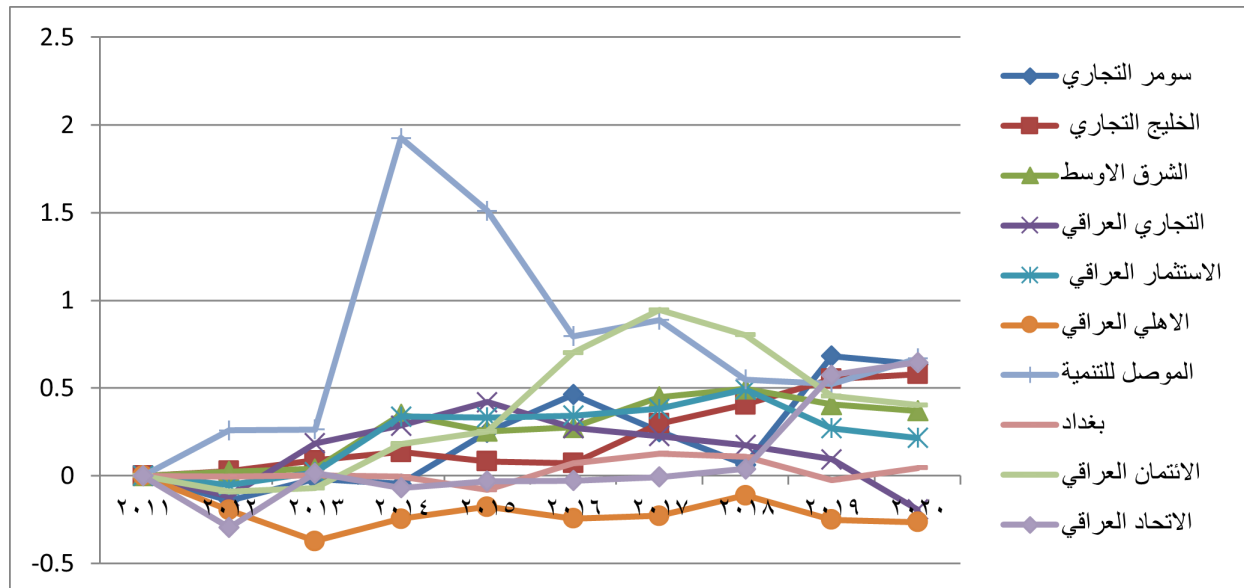
إن نسب السيولة تستخدم لمعرفة مدى قدرة
المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

الجدول (٣) التحليل المالي المركب لنسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	-14.19%	2.64%	2.32%	-11.65%	-5.31%	-19.54%	25.84%	-0.37%	-9.10%	-29.59%
2013	-1.90%	8.76%	3.90%	18.49%	2.00%	-37.25%	26.31%	0.10%	-7.06%	1.45%
2014	-4.76%	13.58%	34.92%	28.51%	33.82%	-24.53%	192.58%	-0.58%	18.06%	-6.85%
2015	24.77%	8.11%	25.36%	42.02%	33.21%	-17.64%	151.15%	-8.03%	25.12%	-3.16%
2016	46.29%	7.22%	27.52%	27.18%	34.32%	-24.33%	79.58%	6.93%	70.16%	-2.83%
2017	25.09%	29.81%	44.92%	22.53%	38.24%	-22.82%	88.80%	12.59%	94.54%	-0.75%
2018	6.38%	40.55%	49.53%	17.46%	49.18%	-11.27%	54.86%	10.73%	80.26%	3.91%
2019	68.31%	55.23%	40.61%	9.30%	27.03%	-25.08%	52.43%	-2.48%	45.36%	57.46%
2020	63.64%	57.96%	36.94%	-19.24%	21.53%	-26.47%	66.80%	4.43%	40.26%	64.63%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠٢٠-٢٠١١) وباستخدام مخرجات برنامج الأكسل.

الشكل (٣) التحليل المالي المركب لنسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٣).

والمطلوبات المتداولة إلا أن النسب كانت متفوقة على نسبة سنة الأساس.

ج. مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٥) المستند إلى الملحق (٤) أن المصرف حقق نتائج موجبة طيلة سنوات الدراسة، وهذا يبين أن المصرف قادر على توفير السيولة اللازمة لسد السحوبات المفاجئة، وأن أقل قيمة لتحليل الاتجاه لنسبة التداول كانت في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع بند الحسابات الجارية والودائع، أما أعلى نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٨ بسبب ارتفاع بند نقد وارصدة لدى البنك المركزي كما موضح في قائمة المركز المالي.

د. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) أن المصرف حقق نتائج سالبة في تحليل الاتجاه لنسبة التداول في ستي

أ. مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٣) أن المصرف حقق قيمياً سالبة في تحليل الاتجاه لنسبة التداول في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤، بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة بنسبة أكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة، أما في السنوات اللاحقة فنلاحظ أن النسبة حققت ارتفاعاً عن سنة الأساس وهذا يدل على أن المصرف يتمتع بسيولة عالية في تلك السنوات وهو قادر على سد الالتزامات المفاجئة.

ب. مصرف الخليج التجاري

من الجدول (٣) يتضح أن مصرف الخليج حقق نتائجاً موجبة لتحليل الاتجاه لنسبة التداول خلال جميع سنوات الدراسة، وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف، وعلى الرغم من أن النسب كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى بسبب تفاوت الموجودات المتداولة

استقطاب الودائع.

ز. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٣) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة طيلة سنوات الدراسة، وهذا يبين أن المصرف كان يحتفظ بسيولة عالية لسد السحوبات الطارئة، وكما أوضحت إدارة المصرف أن في سنة ٢٠١٤ أقدم الزبائن في فرع نينوى على سحب ودائعهم مما أدى إلى انخفاض أرصدة الودائع، وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة في تلك السنة، لكون انخفاض أرصدة الودائع كان كبيراً جداً مما أدى إلى انخفاض المطلوبات المتداولة بنسبة أكبر من انخفاض الموجودات المتداولة، كما نلاحظ من الجدول (٣) أن أقل نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة، إذ أوضحت إدارة المصرف أنها استخدمت جهوداً مضاعفة لاستقطاب الودائع والمدخرات.

ح. مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٣) أن مصرف بغداد حقق نتائج متذبذبة في تحليل اتجاه نسبة التداول طيلة سنوات الدراسة، كما نلاحظ أن المصرف حقق أقل نسبة في سنة ٢٠١٥ وذلك بسبب انخفاض الموجودات المتداولة المتمثلة في كل من بند الاستثمارات وبند النقود بنسبة أكبر من انخفاض المطلوبات المتداولة، كما موضح في قائمة المركز المالي والايضاحات الخاصة بكل بند، أما أعلى نسبة حققها المصرف فهي في سنة ٢٠١٧ وذلك بسبب انخفاض

٢٠١٢ و ٢٠٢٠، أما باقي السنوات كانت النتائج موجبة، وأن سبب الحصول على تلك النسب السالبة هو ارتفاع المطلوبات المتداولة والمتمثلة في بند حسابات جارية و ودائع بنسبة أكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة كما موضح في قائمة المركز المالي، وهذا يوضح أن المصرف حقق نتائج موجبة في التحليل الأولي للنسبة إلا أنه لم يصل إلى مستوى أداء سنة الأساس في تلك السنتين.

هـ. مصرف الاستثمار العراقي

يتضح من الجدول (٣) أن مصرف الاستثمار العراقي حقق نتيجة سالبة في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة بنسبة أكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة، وكما أوضحت إدارة المصرف أنها استخدمت جهوداً مكثفة في استقطاب الودائع والتي تعدّ البند الأساس في المطلوبات المتداولة، أما في السنوات اللاحقة نلاحظ أن جميع نتائج تحليل الاتجاه لنسبة التداول كانت موجبة وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف، وأن المصرف قادر على تسديد الديون قصيرة الأجل المترتبة عليه.

و. المصرف الأهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) أن المصرف الأهلي العراقي حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة التداول طيلة سنوات الدراسة، وذلك لأن المصرف في سنة الأساس كانت مطلوباته المتداولة منخفضة مقارنة بالموجودات المتداولة، أما في السنوات اللاحقة لسنة الأساس كان هنالك تزايد في المطلوبات المتداولة وكما أوضحت إدارة المصرف أنها تسعى إلى

٢. التحليل المالي المركب لنسبة التوظيف

إن هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (٤)، وارتفاعها يعدّ مؤشراً إيجابياً ويدل على أن المصرف لديه قدرة على توظيف أموال الودائع على شكل قروض وسلف لتعظيم ربحية المصرف.

أ. مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٤) أن مصرف سومر حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف طيلة سنوات الدراسة، وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف، وأن ارتفاع هذه النسبة يبيّن أن المصرف قادر على توظيف أموال الودائع على شكل قروض وسلف تلبية لطلبات زبائنه، ونلاحظ أعلى نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٤ بسبب ارتفاع القروض والتسليفات بنسبة أكبر من ارتفاع الودائع، أما أقل نسبة تحققت في سنة ٢٠١٢ بسبب ارتفاع قيمة الودائع أمام القروض.

ب. مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف حقق نتائج موجبة خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المصرف تفوق في أدائه على أداء سنة الأساس، إذ أنه قادر على توظيف أموال الودائع التي بحوزته على شكل قروض وسلف، حقق المصرف أعلى نسبة في سنة ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض ودائع العملاء، أما أقل نسبة تحققت نتيجة ارتفاع حسابات التوفير وكذلك لم يمنح المصرف القروض قصيرة الأجل للقطاع الخاص بالدولار في تلك السنة كما موضح في الميزانية العمومية والايضاحات الخاصة في كل بند.

المطلوبات المتداولة والمتمثل في بند الحسابات الجارية نتيجة تسوية محاسبية لتعديل المبالغ المودعة في الفروع الخارجية هذا ما أوضحته إدارة المصرف.

ط. مصرف الائتمان العراقي

من الجدول (٣) نلاحظ أن المصرف حقق قيماً سالبة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة، أما في السنوات اللاحقة نلاحظ أن المصرف حقق نتائجاً موجبة وهذا يدل على أن المصرف استعاد عافيته في تحسن تحليل الاتجاه لنسبة التداول.

ي. مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٣) أن مصرف الاتحاد العراقي حقق نتائج متدنية في السنوات الأولى وعاد بالاستقرار الايجابي في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة، ونلاحظ أن أقل نسبة حققها المصرف في سنة ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة المتمثلة في بند الحسابات الجارية والودائع بنسبة أكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة، أما أعلى نسبة تحققت فهي في سنة ٢٠٢٠ وذلك بسبب انخفاض المطلوبات المتداولة بنسبة أكبر من الموجودات المتداولة، كما موضح في كشف المركز المالي والايضاحات الخاصة في كل بند.

نلاحظ من الشكل (٣) أن هنالك تفاوتاً في بسيط جدا في أداء المصارف عينة الدراسة باستثناء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار إذ حقق نسباً مرتفعة لتحليل اتجاه نسبة التداول بسبب احتفاظه بسيولة عالية.

الجدول (٤) التحليل المالي المركب لنسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	607.18%	105.13%	-16.58%	112.45%	49.91%	-29.61%	41.88%	-41.44%	-41.69%	-41.62%
2013	816.39%	81.98%	-0.84%	321.55%	196.68%	-37.68%	1.48%	-41.84%	-82.56%	101.27%
2014	1220.28%	67.41%	38.84%	490.35%	-21.02%	2.40%	311.22%	-41.96%	-89.63%	51.69%
2015	870.70%	113.88%	19.23%	913.28%	-36.06%	57.80%	221.83%	4.50%	-98.91%	138.37%
2016	1074.28%	69.55%	-1.58%	2369.22%	-32.72%	48.81%	187.72%	-25.57%	22.43%	265.90%
2017	706.02%	88.29%	-16.36%	2182.65%	-20.56%	38.94%	147.94%	-30.73%	49.84%	273.74%
2018	682.27%	147.67%	-40.22%	2198.35%	-20.29%	-26.66%	43.75%	-13.99%	28.75%	223.87%
2019	775.49%	172.54%	-5.48%	2079.94%	8.49%	15.36%	46.18%	-20.11%	0.33%	342.30%
2020	498.46%	196.12%	-19.80%	1481.27%	-17.23%	24.35%	33.35%	-37.07%	-11.13%	386.12%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠٢٠-٢٠١١) وباستخدام مخرجات برنامج الأكسل.

ج. مصرف الشرق الأوسط

عما كانت عليه في سنة الأساس يبين أن المصرف قادر على توظيف اموال الودائع على شكل قروض وسلف تلبية لطلبات زبائنه.

نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف حقق نتائجاً موجبةً لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في سنة ٢٠١٤ -٢٠١٥، وذلك بسبب انخفاض قيمة الودائع في تلك السنوات، أما في السنوات المتبقية من مده الدراسة نلاحظ أن المصرف حقق نتائجاً سالبةً، وذلك بسبب انخفاض القروض والتسليفات في تلك السنوات، وهذا مؤشر غير جيد لأداء المصرف لكونه لم يصل إلى أداء سنة الأساس، وهذا يؤثر على تلبية احتياجات عملائه من منح القروض والسلف، إذ ينعكس ذلك على إيرادات المصرف.

هـ. مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) أن مصرف الاستثمار العراقي حقق نتائجاً موجبةً لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٩، وذلك لارتفاع قيمة القروض والتسليفات قبالة انخفاض قيمة اجمالي الودائع، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ أن النسب كانت سالبة، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع بنسبة أكبر من ارتفاع القروض والتسليفات كما موضح في الميزانية العمومية.

د. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف التجاري العراقي حقق نتائجاً موجبةً لتحليل اتجاه نسبة التوظيف طيلة سنوات الدراسة، وأن ارتفاع النسبة

و. المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٨، وذلك بسبب ارتفاع قيمة اجمالي الودائع بنسبة أكبر من ارتفاع القروض والتسليفات، إذ أوضحت إدارة المصرف ان ارتفاع الودائع في سنة ٢٠١٨ نتيجة إعادة تصنيف مبالغ التأمينات النقدية لغرض دخول العملاء إلى مزاد العملة لتصبح من ضمن الحسابات الجارية وتحت الطلب بدلاً من تصنيفها ضمن تأمينات العملاء، أما في السنوات المتبقية من الدراسة نلاحظ أن المصرف حقق نسباً موجبة وهو مؤشر جيد لأداء المصرف.

ز. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٤) أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق نتائجاً موجبةً لتحليل اتجاه نسبة التوظيف طيلة سنوات الدراسة، إذ حقق المصرف أعلى نسبة في سنة ٢٠١٤ نتيجة انخفاض قيمة اجمالي الودائع أمام القروض والسلف، كما أوضحت إدارة المصرف أن نتيجة الظروف التي مرت بها محافظة نينوى أقدم الزبائن إلى سحب ودائعهم من ذلك الفرع.

ح. مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف حقق نتيجة موجبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في سنة ٢٠١٥، وذلك لارتفاع قيمة القروض والتسليفات في تلك السنة، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة

نلاحظ أن جميع النسب كانت سالبة، وهذا يدل على أن المصرف لم يصل إلى مستوى أداء سنة الأساس في تلك السنوات.

ط. مصرف الائتمان العراقي

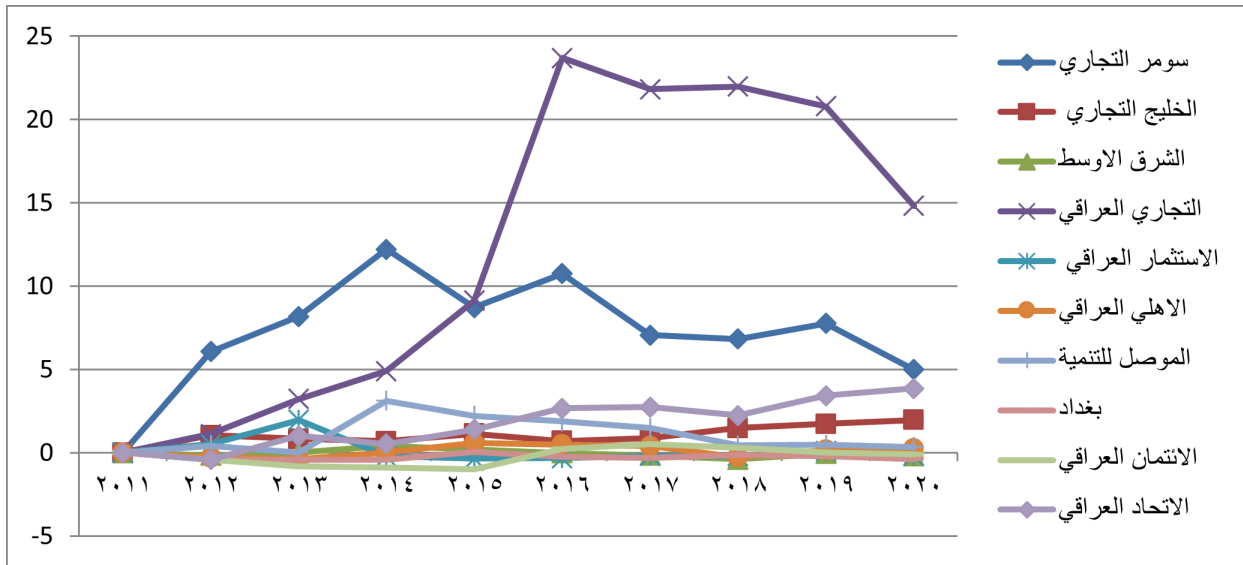
نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف حقق نتائجاً موجبةً لتحليل اتجاه نسبة التوظيف خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٩، وذلك لارتفاع القروض والتسليفات بنسبة أكبر من ارتفاع الودائع، أما السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت النسب سالبة نتيجة ارتفاع اجمالي الودائع أمام القروض والتسليفات مقارنة بسنة الأساس، إذ يتضح من الجدول (٧) أن المصرف حقق نسباً سالبةً في بداية مدة الدراسة ثم استعاد أداءه وعاد الانخفاض في السنة الأخيرة.

ي. مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٤) أن المصرف حقق نتيجة سالبة لتحليل اتجاه نسبة التوظيف في سنة ٢٠١٢، وذلك لارتفاع قيمة اجمالي الودائع، أما في السنوات اللاحقة نلاحظ أن المصرف حقق نسباً موجبة وذلك لارتفاع قيمة القروض والتسليفات، وهذا مؤشر جيد لأداء المصرف لكونه قادراً على منح القروض والتسليفات وتشغيل الأموال المتوفرة لديه.

نلاحظ من الشكل (٤) ان المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الأداء باستثناء مصرف (سومر التجاري، التجاري العراقي) إذ حققا نسباً موجبة مرتفعة مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة.

الشكل (٤) التحليل المالي المركب لنسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٤)

ب. مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٤، إذ حقق المصرف نسباً موجبة في تلك السنتين نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات قبالة حق الملكية، إذ نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة ٢٠١٢.

وكان ذلك نتيجة ارتفاع مبلغ الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية، وهذا يدل على أن المصرف استخدم جهوده في استقطاب الأموال المقترضة لتمويل الموجودات لغرض تحقيق أفضل ربحية، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة تحققت النتائج السالبة نتيجة اعتماد المصرف على التمويل الممتلك.

ثالثاً: التحليل المالي المركب لنسب الرافعة

المالية (المديونية)

إن نسب المديونية توضح مدى مساهمة الديون المتمثلة بالالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل موجودات المصرف مقارنة بأموال المساهمين وارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل المقترض، وأن التمويل المقترض يكون أقل كلفة من التمويل بحق الملكية.

١. التحليل المالي المركب لنسبة الدين إلى حق الملكية

إن هذه النسبة تم تحليلها بناءً على المعادلة (٥)، وتستخدم هذه النسب من أجل توضيح العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من قبل المقرضين ومدى التوازن بينهما، وأن ارتفاع هذه النسبة يُعدّ مؤشراً إيجابياً لإدارة المصرف لكونها توضح أن المصرف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية.

الجدول (٥) التحليل المالي المركب لنسبة الدين إلى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الاثنان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	19.85%	-3.03%	-10.81%	26.34%	22.66%	57.04%	-40.73%	0.13%	14.38%	229.72%
2013	-0.76%	-17.28%	-25.25%	-15.30%	-0.27%	195.12%	-39.60%	-3.97%	7.13%	3.93%
2014	5.17%	0.73%	-67.52%	-30.18%	-46.13%	77.65%	-82.95%	-0.37%	-39.95%	26.94%
2015	-31.37%	-19.87%	-61.96%	-38.22%	-46.53%	40.21%	-79.39%	-9.44%	-45.42%	13.71%
2016	-45.92%	-19.73%	-64.73%	-39.33%	-44.73%	34.54%	-79.22%	-38.42%	-64.98%	11.66%
2017	-21.73%	-53.65%	-53.27%	-30.28%	-42.92%	47.82%	-73.02%	-43.51%	-73.42%	1.01%
2018	-10.26%	-55.81%	-47.11%	-32.15%	-36.37%	37.84%	-71.50%	-39.75%	-69.44%	-11.59%
2019	-48.74%	-58.37%	-61.20%	-21.72%	-42.57%	94.64%	-72.23%	-40.41%	-60.54%	-33.70%
2020	-54.40%	-65.09%	-61.65%	20.98%	-35.82%	153.63%	-75.05%	-22.22%	-58.67%	-30.94%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الأكسل.

ج. مصرف الخليج التجاري

على التمويل الممتلك بنسبة أكبر من التمويل بالدين، ويكون هذا مؤشراً جيداً بالنسبة للدائنين، لأنه حق الملكية وسيادة الأمان لهم، أما إدارة المصرف تفضل ارتفاع النسبة لأنه يعظم الربحية.

من الجدول (٥) نلاحظ أن المصرف حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٤، وكان ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي المطلوبات والذي تمثل في بند حسابات التوفير مقارنة بحق الملكية كما موضح في الميزانية العمومية، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت نسبة التمويل بحق الملكية أكبر من التمويل المقترض.

هـ. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠٢٠، نتيجة ارتفاع المطلوبات المتداولة، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت النسب منخفضة مقارنة بسنة الأساس نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية.

د. مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، نتيجة انخفاض إجمالي المطلوبات مقارنة بحق الملكية، وهذا يبين أن المصرف يعتمد

و. مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية خلال

المصرف نسبة موجبة في تلك السنة نتيجة ارتفاع المطلوبات وتمثل في بند الودائع والحسابات الجارية، كما موضح في الميزانية العمومية، أما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الأساس، وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية.

ي. مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع إجمالي المطلوبات في تلك المدة، أما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الأساس، وذلك يدل على انخفاض التمويل بالدين مقابل ارتفاع التمويل بحق الملكية.

ك. مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية خلال السنوات الأولى للدراسة، نتيجة ارتفاع مصادر التمويل بالدين الحسابات الجارية والودائع، كما أشارت إدارة المصرف إلى ذلك، أما في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ انخفضت النسبة مقارنة في سنة الأساس وذلك يدل على ارتفاع التمويل بحق الملكية قبالة التمويل بالدين.

نلاحظ من الشكل (٥) أن المصارف عينة الدراسة في انخفاض مستمر لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية باستثناء المصرف الأهلي العراقي الذي حقق أفضل النتائج مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة.

سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، إذ حقق المصرف نسباً موجبة في تلك السنة، كما أوضحت الإدارة أن المصرف استخدم جهوداً مكثفة لاستقطاب الودائع، أما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الأساس وذلك نتيجة ارتفاع حق الملكية.

ز. المصرف الأهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف الأهلي العراقي حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، وهذا يوضح أن المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض، إذ نلاحظ أن المصرف حقق أفضل نسبة في سنة ٢٠١٢ و٢٠٢٠، وذلك نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائه، كما أشارت إدارة المصرف إلى ذلك.

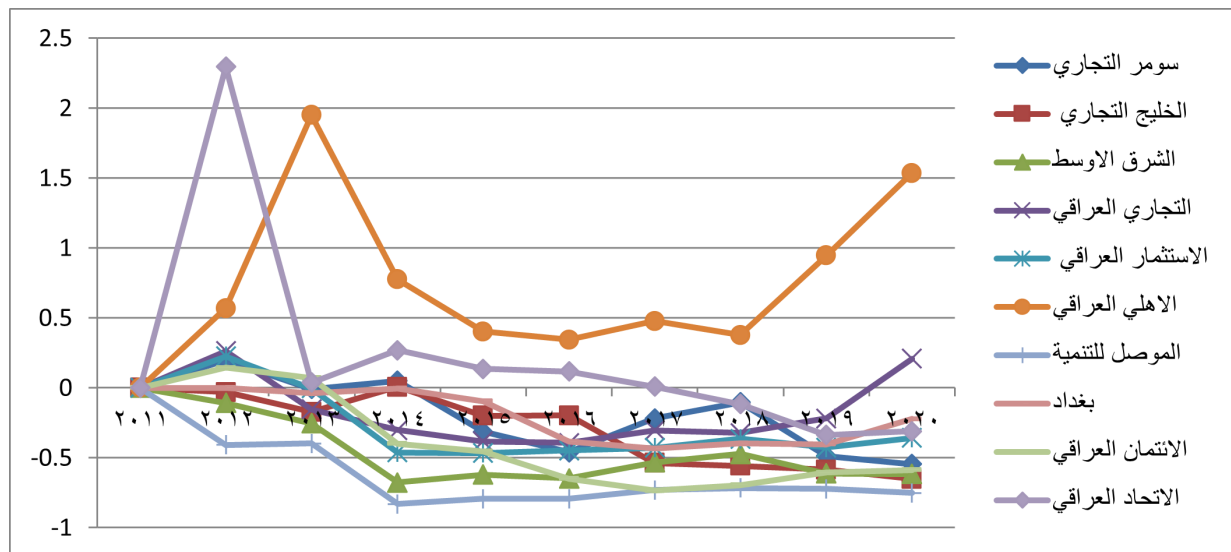
ح. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المصرف لم يصل إلى مستوى الأداء الذي حققه في سنة الأساس في الحصول على التمويل المقترض، وأنه يعتمد بشكل رئيس على التمويل بحق الملكية.

ط. مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، إذ حقق

الشكل (٥) التحليل المالي المركب لنسبة الدين إلى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٥)

٢. التحليل المالي المركب لنسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية

إن هذه النسبة تم تحليلها بناءً على المعادلة (٦)، وتستخدم هذه النسب من أجل معرفة مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل المصرف.

أ. مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩، نتيجة ارتفاع بنود المطلوبات طويلة الأجل، كما موضح في الميزانية العمومية، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الأساس، وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية مقارنة بتمويل الدين طويل الأجل.

ب. مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (٦) أن مصرف الخليج التجاري حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الأجل مقارنة بالتمويل بحق الملكية، وهذا يدل على أن المصرف مرفوع مالياً بشكل جيد ويتمتع بجدارة ائتمانية لاستقطاب التمويل بالدين طويل الأجل.

ج. مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (٦) أن مصرف الخليج التجاري حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، وذلك نتيجة زيادة رأس المال المدفوع، وأن قسم من هذه الزيادة كانت نتيجة تحويل الأرباح القابلة للتوزيع إلى رأس مال والقسم الآخر

عما كانت عليه في سنة الأساس نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بحق الملكية تم زيادة رأس المال المدفوع في تلك السنوات ليصل إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي كما موضح في الميزانية العمومية.

هـ. مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف حقق نتائجاً متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة، إذ حقق المصرف نتائجاً سالبة في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٦ وكذلك في ٢٠١٩-٢٠٢٠، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل الممتمك، أما في السنوات الأخرى من مدة الدراسة حقق المصرف نتائجاً موجبة مقارنة بسنة الأساس وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بالدين طويل الأجل.

كان نتيجة طرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب، كما أشارت إليه إدارة المصرف، أما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ أن المصرف حقق نتائجاً موجبة نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الأجل.

د. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، نتيجة ارتفاع التمويل بالدين طويل الأجل، إذ حقق المصرف أعلى نسبة في سنة ٢٠١٢ وانخفضت النسبة في سنة ٢٠١٣ عن السنة السابقة نتيجة ارتفاع رأس المال المدفوع من ١٠٠ مليار إلى ١٥٠ مليار دينار عراقي، وفي السنوات اللاحقة انخفضت النسبة

الجدول (٦) التحليل المالي المركب لنسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

(٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	-47.63%	132.49%	0.58%	24.81%	214.88%	365.58%	-38.94%	-30.99%	-53.77%	1.94%
2013	-41.94%	105.82%	-21.13%	8.09%	69.12%	318.14%	23.76%	-44.11%	-55.46%	38.80%
2014	-36.32%	103.81%	-86.12%	-20.71%	39.83%	365.56%	29.21%	-47.53%	-66.92%	30.81%
2015	-45.48%	6.09%	-81.59%	-25.26%	-20.38%	187.44%	29.37%	38.90%	-61.52%	24.84%
2016	-63.57%	154.56%	422.74%	-57.32%	-53.11%	444.28%	119.18%	105.68%	-45.99%	155.42%
2017	88.85%	113.29%	2060.94%	-30.45%	480.60%	1225.56%	197.66%	28.95%	-71.04%	165.24%
2018	3.14%	423.02%	1342.84%	-47.47%	1359.49%	2940.81%	141.66%	17.09%	-60.89%	135.22%
2019	28.50%	667.02%	1591.57%	-32.62%	-62.68%	3539.77%	202.44%	-8.42%	-74.41%	682.28%
2020	-69.91%	306.67%	1531.58%	-30.58%	-49.81%	7721.58%	251.30%	12.16%	-76.13%	885.90%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) وباستخدام مخرجات برنامج الأكسل.

و. المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف الأهلي العراقي حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المصرف مرفوع مالياً بشكل جيد حيث نسبة التمويل المقترض بالدين طويل الأجل أكبر من نسبة التمويل بحق الملكية.

ز. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٢، نتيجة انخفاض نسبة التمويل بالدين طويل الأجل قبالة ارتفاع حقوق المساهمين نتيجة زيادة رأس المال المدفوع في تلك السنة، أما في السنوات اللاحقة نلاحظ أن المصرف حقق نتائجاً جيدة مقارنة بسنة الأساس.

ح. مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف حقق نتائجاً متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة، إذ حقق المصرف نتائجاً سالبة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ وكذلك في سنة ٢٠١٩ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الأجل، أما في السنوات المتبقية كانت النسبة جيدة مقارنة بسنة الأساس.

ط. مصرف الائتمان العراقي

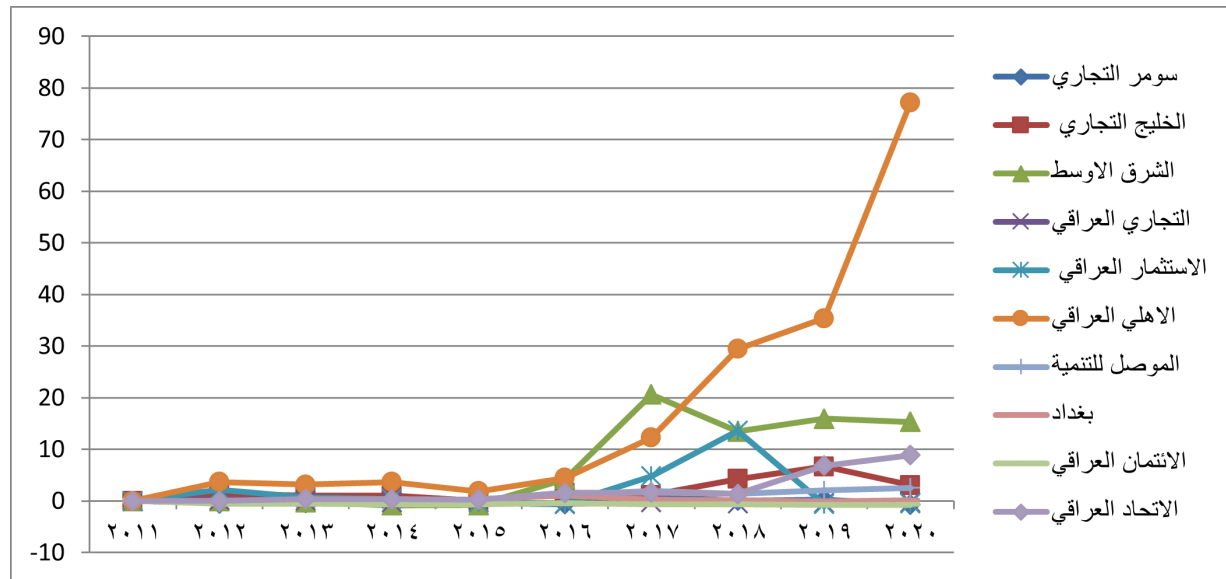
نلاحظ من الجدول (٦) أن مصرف الائتمان العراقي حقق نتائجاً سالبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المصرف لم يصل إلى مستوى الأداء الذي حققه في سنة الأساس في الحصول على التمويل المقترض طويل الأجل، إذ أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الممتلك.

ي. مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (٦) أن المصرف حقق نتائجاً موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة، وذلك يدل على أن المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض طويل الأجل، ويتمتع هذا النوع من التمويل بأنه لا يحتاج إلى سيولة عالية.

نلاحظ من الشكل (٦) أن المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الأداء باستثناء المصرف الأهلي العراقي الذي كان في تزايد مستمر وذلك يدل على أن المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل بالدين طويل الأجل.

الشكل (٦) التحليل المالي المركب لنسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (٥)

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. إن تحليل الاتجاه للنسب المالية يعطي قيمة واضحة لمقدار التغير في النسبة عما كانت عليه في سنة الأساس، وهذا يوضح فيما إذا كان أداء المصرف في الاتجاه الأفضل أم لا، وأن المصارف التي حققت نسب موجبة تتصف بقوة الأداء أما المصارف التي حققت نسباً سالبة فأن أداءها ضعيف مقارنة بسنة الأساس وهي سنة ٢٠١١.
٢. نستنتج من التحليل المالي المركب (تحليل الاتجاه) لنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة أن أفضل أداء تحقق في مصرف سومر التجاري، لكونه حقق نتائجاً موجبة للنسبة خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠١٧ لكون المصرف حقق انخفاضاً في صافي الربح لتلك السنة بسبب تحمل المصرف المبالغ المسروقة في سنة ٢٠١٤.

٣. إن مصرف بغداد حقق أدنى أداء لتحليل اتجاه نسب الربحية مقارنة بالمصارف عينة الدراسة لكونه حقق نسباً سالبة طيلة سنوات الدراسة، أما مصرف الشرق الأوسط فقد حقق نتائجاً سالبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى حق الملكية، إلا أنه في سنة ٢٠١٢ ظهرت نسبة موجبة في تحليل اتجاه نسبة صافي الربح إلى الموجودات بسبب ارتفاع صافي الربح المتحقق على إجمالي الموجودات.

٤. إن تحليل الاتجاه لنسب السيولة لمصرف (الخليج التجاري، الشرق الأوسط، الموصل) حقق نسب موجبة لتحليل اتجاه نسبة التداول خلال سنوات الدراسة، وفي تحليل اتجاه نسبة التوظيف تحققت النسب الموجبة في مصرف (سومر التجاري، الخليج التجاري، التجاري العراقي، الموصل للتنمية والاستثمار).

٥. إن المصارف التي حققت أدنى أداء لتحليل اتجاه نسب السيولة ومؤشراتها الفرعية، فإن تحليل

النسب المكونة لها إذ خلالها يمكن معرفة الوضع المالي للمصارف لغرض تقييم الأداء.

٢. توجيه المصارف التجارية باستخدام أساليب حديثة لمواكبة التطورات الاقتصادية، والتركيز على الأنشطة المدرة للإيراد والاستثمار في المشاريع التي تحقق أقل المخاطر وأفضل الأرباح لغرض تعظيم ربحية المصرف.

٣. ضرورة اهتمام المصارف بمختلف أدوات التحليل المالي ويفضل استخدام أكثر من أداة؛ وذلك لان كل منها يعطي صورة تفصيلية واضحة في تقييم أداء المصارف.

٤. على المصارف التجارية الإفصاح عن جميع المعلومات بصدق وشفافية في القوائم المالية بالشكل الذي يمكن مستخدمو تلك القوائم بأجراء التحليل السليم والحكم على الأداء المصرفي لتلك المصارف.

٥. على إدارة المصارف التجارية الموازنة في توظيف كل من السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق تفوق احتياجات السيولة لكون ذلك يؤثر في انخفاض ربحية المصرف.

٦. ضرورة اعتماد المصارف التجارية على دراسات تحليلية شاملة تضم جميع المتغيرات البيئية الاستثمارية التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات التي تحيط بها.

٧. ضرورة قيام المصارف بالاستفادة من البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة باستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المصرفي من أجل تطوير القدرات والمهارات الإدارية العاملة في المصارف التجارية.

اتجاه نسبة التداول حقق نتائجاً سالبة طوال سنوات الدراسة في المصرف الأهلي العراقي، وفي تحليل اتجاه نسبة التوظيف حقق المصرف نسباً سالبة في مصرف بغداد باستثناء سنة ٢٠١٥، ومصرف الشرق الأوسط باستثناء السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥، وكذلك في مصرف الاستثمار العراقي باستثناء سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٩، وان سبب انخفاض النسبة يعود إلى انخفاض القروض والتسليفات قبالة ارتفاع اجمالي الودائع.

٦. يتضح من تحليل اتجاه نسب الرافعة المالية أن المصرف الأهلي العراقي حقق نتائجاً موجبة لجميع النسب طيلة سنوات الدراسة وهذا يدل على أن المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض وأن مطلوباته قادرة على تمويل الموجودات، ونلاحظ في نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية ان مصرف الخليج التجاري ومصرف الاتحاد العراقي حققا نسباً موجبة ايضاً.

٧. نستنتج أن مصرف الشرق الأوسط حقق نتائجاً سالبة في تحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية، ومصرف الائتمان لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل إلى حق الملكية، أن هذه المصارف تعتمد على التمويل الممتلك بنسبة أكبر من التمويل المقترض وأن موجوداتها غير ممولة بشكل جيد من الديون.

ثانياً: التوصيات

١. على المصارف التجارية الاهتمام باستخدام أدوات التحليل المالي وإعداد قاعدة بيانات تفصيلية عن

الملاحق

الملحق (١) نسبة صافي الدخل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	0.24%	9.84%	13.38%	5.31%	8.47%	2.37%	11.97%	15.01%	10.35%	5.94%
2012	0.75%	20.70%	12.93%	9.23%	1.17%	9.97%	7.31%	12.11%	13.07%	14.90%
2013	0.86%	15.61%	10.29%	4.52%	14.38%	8.23%	14.82%	11.01%	5.85%	19.97%
2014	0.89%	14.70%	1.17%	3.24%	10.18%	2.68%	0.69%	9.50%	4.63%	5.25%
2015	1.37%	3.07%	1.96%	2.64%	6.22%	0.88%	-0.13%	2.13%	3.86%	-0.28%
2016	1.41%	1.85%	4.32%	2.69%	3.51%	8.17%	0.96%	7.16%	1.62%	0.01%
2017	0.15%	1.32%	-0.21%	3.45%	1.41%	1.00%	1.81%	2.21%	2.13%	0.04%
2018	0.34%	0.19%	-0.86%	3.83%	0.12%	3.09%-	0.97%	1.56%	1.79%	0.03%
2019	0.37%	-1.28%	0.03%	2.39%	0.01%	3.55%	1.27%	2.67%	-1.72%	0.62%
2020	0.41%	0.00%	-0.79%	11.52%	1.76%	6.45%	0.54%	7.25%	-1.17%	0.32%

الملحق (٢) نسبة صافي الربح الى الموجودات للمصارف التجارية العراقية (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	0.15%	3.38%	2.76%	2.90%	3.03%	1.35%	4.13%	2.39%	3.54%	2.65%
2012	0.44%	7.26%	2.96%	4.50%	0.36%	4.57%	3.44%	1.93%	4.09%	2.92%
2013	0.55%	6.07%	2.70%	2.65%	5.15%	2.56%	6.90%	1.82%	1.91%	8.70%
2014	0.55%	4.43%	0.53%	2.05%	5.17%	1.15%	0.52%	1.52%	2.15%	2.03%
2015	0.98%	1.22%	0.80%	1.75%	3.17%	0.43%	-0.09%	0.39%	1.88%	-0.12%
2016	1.07%	0.73%	1.85%	1.79%	1.76%	4.06%	0.86%	1.69%	0.97%	0.00%
2017	0.10%	0.70%	-0.08%	2.18%	0.70%	0.47%	1.20%	0.56%	1.41%	0.02%
2018	0.22%	0.10%	-0.29%	2.45%	0.06%	-1.52%	0.63%	0.37%	1.12%	0.01%
2019	0.29%	-0.72%	0.01%	1.45%	0.00%	1.44%	0.83%	0.64%	-0.98%	0.34%
2020	0.32%	0.00%	-0.32%	5.75%	0.82%	2.22%	0.38%	1.42%	-0.65%	0.17%

الملحق (٣) نسبة التداول للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٢١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	271.86%	145.45%	116.48%	275.64%	150.41%	229.17%	149.88%	117.80%	164.37%	174.78%
2012	233.29%	149.28%	119.17%	243.52%	142.41%	184.39%	188.60%	117.37%	149.41%	123.07%
2013	266.70%	158.19%	121.02%	326.62%	153.41%	143.80%	189.32%	117.92%	152.77%	177.32%
2014	258.92%	165.19%	157.15%	354.22%	201.27%	172.96%	438.52%	117.11%	194.06%	162.82%
2015	339.22%	157.25%	146.02%	391.47%	200.35%	188.75%	376.42%	108.35%	205.66%	169.26%
2016	397.72%	155.95%	148.53%	350.55%	202.02%	173.42%	269.15%	125.97%	279.68%	169.84%
2017	340.08%	188.81%	168.80%	337.74%	207.93%	176.87%	282.97%	132.63%	319.76%	173.47%
2018	289.22%	204.42%	174.17%	323.76%	224.38%	203.36%	232.10%	130.43%	296.28%	181.62%
2019	457.56%	225.78%	163.78%	301.29%	191.06%	171.69%	228.46%	114.88%	238.93%	275.21%
2020	444.87%	229.75%	159.50%	222.62%	182.79%	168.52%	250.01%	123.02%	230.55%	287.75%

الملحق (٤) نسبة التوظيف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	12.52%	35.13%	39.75%	1.01%	65.67%	67.20%	66.17%	29.03%	3.87%	72.58%
2012	88.51%	72.07%	33.16%	2.14%	98.45%	47.30%	93.88%	17.00%	2.26%	42.37%
2013	114.69%	63.93%	39.42%	4.24%	194.84%	41.88%	67.15%	16.89%	0.67%	146.08%
2014	165.24%	58.82%	55.19%	5.94%	51.87%	68.81%	272.10%	16.85%	0.40%	110.09%
2015	121.49%	75.14%	47.39%	10.19%	41.99%	106.04%	212.96%	30.34%	0.04%	173.00%
2016	146.97%	59.57%	39.12%	24.84%	44.18%	99.99%	190.39%	21.61%	4.74%	265.56%
2017	100.88%	66.15%	33.25%	22.96%	52.17%	93.36%	164.06%	20.11%	5.80%	271.25%
2018	97.91%	87.01%	23.76%	23.12%	52.35%	49.28%	95.12%	24.97%	4.98%	235.05%
2019	109.57%	95.75%	37.57%	21.93%	71.25%	77.52%	96.73%	23.20%	3.88%	321.01%
2020	74.90%	104.04%	31.88%	15.91%	54.36%	83.56%	88.23%	18.27%	3.44%	352.81%

الملحق (٥) نسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	58.58%	189.89%	376.98%	83.04%	179.84%	75.18%	190.06%	526.89%	192.25%	124.58%
2012	70.21%	184.13%	336.21%	104.91%	220.60%	118.06%	112.64%	527.57%	219.90%	410.76%
2013	58.14%	157.08%	281.78%	70.34%	179.35%	221.86%	114.80%	505.95%	205.97%	129.47%
2014	61.61%	191.28%	122.45%	57.98%	96.88%	133.55%	32.40%	524.96%	115.45%	158.14%
2015	40.20%	152.15%	143.40%	51.31%	96.16%	105.40%	39.17%	477.13%	104.94%	141.66%
2016	31.68%	152.42%	132.95%	50.38%	99.41%	101.14%	39.50%	324.45%	67.33%	139.11%
2017	45.85%	88.01%	176.17%	57.90%	102.66%	111.13%	51.27%	297.65%	51.09%	125.84%
2018	52.57%	83.91%	199.38%	56.34%	114.44%	103.62%	54.17%	317.46%	58.76%	110.14%
2019	30.03%	79.04%	146.26%	65.01%	103.29%	146.32%	52.78%	313.95%	75.86%	82.60%
2020	26.71%	66.29%	144.58%	100.47%	115.43%	190.67%	47.43%	409.82%	79.45%	86.04%

الملحق (٦) نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (٢٠٢٠-٢٠١١)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان العراقي	الاتحاد العراقي
2011	3.42%	1.58%	2.47%	17.05%	1.50%	0.39%	2.11%	15.42%	14.93%	3.32%
2012	1.79%	3.68%	2.49%	21.28%	4.73%	1.81%	1.29%	10.64%	6.90%	3.38%
2013	1.98%	3.26%	1.95%	18.43%	2.54%	1.62%	2.61%	8.62%	6.65%	4.61%
2014	2.18%	3.23%	0.34%	13.52%	2.10%	1.81%	2.73%	8.09%	4.94%	4.34%
2015	1.86%	1.68%	0.46%	12.75%	1.20%	1.12%	2.73%	21.41%	5.74%	4.14%
2016	1.24%	4.03%	12.92%	7.28%	0.70%	2.11%	4.63%	31.71%	8.06%	8.48%
2017	6.45%	3.38%	53.40%	11.86%	8.73%	5.15%	6.29%	19.88%	4.32%	8.80%
2018	3.52%	8.28%	35.65%	8.96%	21.94%	11.80%	5.11%	18.05%	5.84%	7.81%
2019	4.39%	12.14%	41.80%	11.49%	0.56%	14.13%	6.39%	14.12%	3.82%	25.96%
2020	1.03%	6.44%	40.32%	11.84%	0.75%	30.36%	7.42%	17.29%	3.56%	32.72%

- 3- Drak, Pamela Peterson " Financial ratios analysis" Economic reading paper Vol. 13, No.2, 2009.
- 4- Dufera Abdi " Financial performance evaluation " A Case Study of Awash International Bank, Mekelle, Ethiopia Reg, 2010.
- 5- Gibson, Charles H. Financial reporting and analysis. Cengage Learning, 2013.
- 6- Halsey, Robert F., Wild, John J., Subramanyam, K.R. Financial Statement Analysis, Ninth Edition, McGraw- Hill, Inc, New York, (2007).
- 7- Horne, Van, James C., and John M. Wachowicz Jr. "Fundamentals of." Financial Management, 2005.
- 8- Lashor, William R. Financial Management A practical Approach. 5th Ed. Thomson South-Western, 2008.
- 9- Nicolae, B., & Maria-Daciana, R. C. Study regarding the financial stability of commercial banks listed on Bucharest Stock Exchange of CAMELS rating outlook. Journal of International Studies, 7(3), 2014.
- 10- Penman, Stephen, H. Financial Statement Analysis And Security Valuation, 14th Edition, McGraw -Hill Companies, Inc., New York, 2010.
- 11- Paramasivan, C., & Subramanian, T., "Financial Management", 1st ed, New Age international (p) Ltd, publishers, New York, NY, U.S.A, 2009.
- 12- Poster, T. H., & Streib, G. Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. Public Administration Review 65 (1), 2005.
- 13- Roes, Peter S. " Commercial Bank Management " 4th ed, McGraw-Hill Irwin, 2002.
- 14- Rosenbaum Joshua & pearl Joshua " Investment banking " 2nd ed, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2013.
- 15- Wild, John, J & Subramanyam, K.R & Halsey, Robert, F. Financial Statement Analysis, 9th Edition, McGraw -Hill Companies, Inc, New York, 2007.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

- (١) القوائم المالية لمصرف سومر التجاري للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٢) القوائم المالية لمصرف الخليج التجاري للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٣) القوائم المالية لمصرف الشرق الأوسط للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٤) القوائم المالية لمصرف التجاري العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٥) القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٦) القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٧) القوائم المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٨) القوائم المالية لمصرف بغداد للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (٩) القوائم المالية لمصرف الائتمان للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.
- (١٠) القوائم المالية لمصرف الاتحاد العراقي للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

- 1- Ahna K. Leverage and investment in diversified firms. Journal of Financial Economics. 2006.
- 2- Bhunia, Amalendu & Mukhuti Somnath & Roy Gautam " Financial Performance Analysis-A Case Study" Current Research Journal of Social Sciences 3(3), 2011.

